المحاضرة الثانية

قيام الحكم الملكي وتأسيس الدولة العراقية الحديثة

أولاً/ مؤتمر القاهرة وتأثيره على الوضع السياسي في العراق :

سعت بريطانيا بعد الاتفاق الى عقد مؤتمر القاهرة في ١٢/ آذار ١٩٢١ وكانت القضايا التي نظر فيها المؤتمر فيما يخص العراق هي التخفيض الحاصل في النفقات البريطانية مع ما يترتب على ذلك من إعادة النظر في السياسة المختصة بما يلي :

١ – مستقبل العلاقات بين الدولة الجديدة وبريطانيا.

٢ – المصادقة على ترشيح فيصل لعرش العراق، ورسم الخطة التي تتبع في تنصيبه للعرش.

٣ – طبيعة وتشكيلات القوات الدفاعية الجديدة.

وكان تشرشيل مقتنعاً بأن فيصل هو المؤهل لعرش العراق وأن بتنصيبه ملكاً سيزيد من تسلط الحكومة البريطانية عليه وعلى أبيه ملك الحجاز ولاسيما بعد تجربته الفاشلة في سورية ولهذا سيعتمد على مشورة ومعونة بريطانيا للمملكة الجديدة. وأن ترشيح فيصل سيكون محل ترحيب القوميين العرب لاشتغاله في (حل القضية العربية وقيادته لقوات الثورة العربية، وانتخابه أول ملك عربي في الشام في التاريخ الحديث لهذا صادق المؤتمر على ترشيحه).

عاد المندوب السامي الى بغداد في ١٩/ نيسان ١٩٢١ بعد انتهاء مؤتمر القاهرة وأذاع بياناً عما تم في المؤتمر وبدأ على الفور باتخاذ الترتيبات اللازمة لإنجاح ترشيح فيصل وأصدر بلاغاً أوضح فيه أن الحكومة البريطانية تعد الأمير فيصل مرشحاً موفقاً وعمل المندوب السامي أيضاً على تذليل العقبات التي تعترض

سبيل الأمير فيصل ومنها إخراج طالب النقيب من وزارة الداخلية وأبعاده عن العراق وأبعاد جون فيلبي مستشار وزارة الداخلية لأنه من معارضي الهاشميين ومن دعاة الجمهورية.

ثانياً / مبايعة فيصل وتتويجه ملكاً على العراق :

شغلت بريطانيا الرأي العام في العراق في قضية من سيتولى العرش في العراق بعد أن عرضت أسماء عدد من المرشحين، وكان هؤلاء عرباً أو مسلمين وذوي ارتباطات مع بريطانيا، ويتفاوتون في مراكزهم وامكانياتهم، فعبد الرحمن النقيب له أنصاره في بغداد لكنه كان طاعناً في السن وعبد الهادي العمري وهو من أسرة موصلية معروفة وله شعبية في الموصل وطالب النقيب شخصية بصرية معروفة، وله علاقات واسعة مع الأمراء العرب في المحمرة والكويت ونجد وكان طموحاً يسعى قبل الحرب العالمية الأولى لإقامة إمارة عربية في جنوب العراق على غرار الإمارات المجاورة، وفيصل بن الشريف حسين ملك سورية المخلوع وأخوه عبد الله الذي رشحه المؤتمر العراقي الذي انعقد في دمشق في ٨/ آذار ١٩٢٠ ليكون ملكاً على العراق والشيخ خزعل أمير المحمرة الذي كانت له علاقات واسعة مع جنوب العراق وأحد أنجال أبن سعود أمير نجد، والأمير التركي برهان الدين أبن آخر سلاطين الدولة العثمانية وترددت أسماء أخرى منها أحد أمراء الأسرة المالكة في مصر وظهر تيار يدعو الى إقامة نظام جمهوري في العراق يتزعمه جون فيلبي متشار وزارة الداخلية الذي استطاع أن يجمع حوله بعض الشخصيات البارزة في العراق أمثال توفيق الخالدي وفخر الدين جميل وعبد المجيد الشاوي وكانت بريطانيا ترى في الشخص الذي ترشحه لعرش العراق هو من يفتقر الى القوة الحقيقية ويعتمد في بقائه على الحكومة البريطانية وعلى هذا اعتقدت بريطانيا أن الأمير فيصل حليف بريطانيا خلال الحرب والذي خسر العرش في سوريا أصبح مستعداً لأن يقبل أن شيء يعرض عليه وكانت المس بيل سكرتيرة المندوب السامي قد كتبت تقول أني على

امتناع تام بأنه ليس هناك غير حل عملي واحد وترشيح أحد أنجال الشريف واختياري الأول منهم الملك فيصل.

بدأت المفاوضات من جديد مع الأمير فيصل من قبل بريطانيا وتكللت المفاوضات بالنجاح وتضمن الاتفاق الأمور التالية :

١ – تعترف بريطانيا باستقلال المملكة العراقية وتتعهد بإلغاء الانتداب ومساعدة العراقيين في تأسيس حكومة وطنية وطيدة .

٢ – تعقد معاهدة ولاء وتحالف بين الحكومتين البريطانية والعراقية تحصل فيها بريطانيا على بعض المزايا الاقتصادية.

استقل فيصل القطار من البصرة الى بغداد وزار في طريقه مدن الفرات الأوسط، وجرى احتفال رسمي كبير لتتويج فيصل ملكاً على العراق. وفي الحفل تحدث فيصل بكلمة شكر فيها الشعب العراقي على موازرته وبريطانيا على اعترافها به ملكاً للعراق. وأن أول عمل أقوم به مباشرة الانتخاب وجمع المجلس التأسيسي والمصادقة على المعاهدة. وبعد حفل التتويج قدم النقيب استقالة حكومته فعهد له الملك بإعادة تشكيلها للمرة الثانية في ١٠ أيلول ١٩٢١ وبعد يومين تشكلت الوزارة وضمت كلا من عبد الرحمن النقيب رئيساً للوزراء، والحاج رمزي وزيراً للداخلية وساسون حسقيل وزير للمالية وناجي السويدي وزيراً للعدل وجعفر العسكري وزيراً للدفاع الوطني وعزت الكركوكي وزير للأشغال وعبد اللطيف المنديل وزيراً للتجارة والشيخ عبد الكريم الجزائري وزيراً للمعارف والدكتور حنا خياط وزيراً للصحة ومحمد علي فاضل للأوقاف، وقد اعتذر الشيخ الجزائري عن قبول المنصب لمهامه الدينية فاختير محمد علي هبة الدين الشهرستاني وزيراً للمعارف.

ثالثاً/ المعاهدة العراقية _ البريطانية الأولى عام ١٩٢٠ :

واجه الملك فيصل بعد تتويجه مهاماً عديدة منها :

١ – تخليص العراق من الانتداب البريطاني وإقناع البريطانيين بالتخلي عن الحكم وتسليمه الى الوطنيين تدريجياً.
٢ – الحفاظ على الموصل التي تطالب بها تركيا.
٣ – إنشاء حكومة عصرية بكامل تشكيلاتها وإدارتها ووضع دستور لها.
٤ – إنقاذ البلاد من الجهل والمرض والخراب.

قدم المندوب السامي البريطاني بعد أيام قلائل من تتويج الملك فيصل الأول مسودة للمعاهدة العراقية والبريطانية المزمع عقدها وقد ظهر من تلك المسودة وجهة النظر البريطانية تجاه المعاهدة. المقترحة بأنها فقط ستقوم بتنظيم العلاقات بين الدولتين وليس بديلاً عن الانتداب. أما وجهه النظر العراقية فقد كان أمل الملك فيصل يفهم المعاهدة على أنها صيغة تحل محل الانتداب، وتحفظ له سلطاته وكرامته كملك. مقابل أن يكون المستشارون والاختصاصيون الذين يستخدمهم العراق من البريطانيين وأن تضمن المصالح البريطانية في العراق.

استمرت المفاوضات للتقرب بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية وتم التوصل الى صيغة المعاهدة وقد تضمنت مقدمة وثمانية عشر مادة وجاء في مقدمتها أن بريطانيا اعترفت بفيصل بن الحسين ملكاً دستورياً على العراق. وتضمنت موادها الأمور الاتية :

المادة الأولى : تقدم بريطانيا المشورة والمساعدة للعراق أثناء مدة المعاهدة على أن لا يمس ذلك السيادة الوطنية للعراق ويمثل بريطانيا فيه مندوب سام.
المادة الثانية : يتعهد العراق بعدم تعين أي موظف غير عراقي دون موافقة بريطانيا.
المادة الثالثة : يتعهد ملك العراق بإصدار قانون أساسي (دستور) يعرض على المجلس التأسيسي ويراعي جميع رغبات وحقوق المواطنين.

المادة الرابعة : وافق ملك العراق على المشورة البريطانية التي تقدم بواسطة المندوب السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس مصالح وتعهدات بريطانيا الدولية والمالية.

المادة السادسة : تعهد بريطانيا بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب وقت ممكن.

المادة السابعة : تقدم بريطانيا للعراق الأسلحة والمساعدة العسكرية.

المادة الثامنة : تعتبر المعاهدة نافذة حال تصديقها من قبل الطرفين بعد قبولها من المجلس التأسيسي وتظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة.

وألحق بالمعاهدة أربعة بروتوكولات تبحث في استخدام الموظفين البريطانيين والإشراف على الشؤون المالية والعدلية وألحق بالمعاهدة بروتوكول آخر في نيسان ١٩٢٣.

تبين من خلال نصوص المعاهدة أنها بنصوصها وملاحقها صورة لصك الانتداب الذي عده الشعب العراقي مرادفاً للاستعمال، كما قيدت سلطات الملك فيصل بحيث لا يستطيع تعين أي عربي أو أجنبي إلا بموافقة بريطانيا، فضلاً عن أن إمكانيات العراق العسكرية والاقتصادية في خدمة المصالح البريطانية وقيدت العراق ومنعته من السعي للوحدة العربية.

ازداد الموقف المعارض وضوحاً للمعاهدة في مؤتمر كربلاء خلال شهر نيسان ١٩٢٢ الذي وحدهم وجمعهم حول معارضة المعاهدة والعمل على مناوئتها. وحدثت معارضة شعبية واسعة نددت بتصديق المعاهدة وطالبت باستقلال البلاد وبعث بعض قادة الحركة الوطنية برقية الى الملك فيصل الأول طلبوا منها رفض الانتداب واعتراف بريطانيا بذلك وإسقاط الوزارة التي تصدق معاهدة غير مرضية وطرد المستشارين البريطانيين وإطلاق حرية الصحافة وشكل حزبان وطنيان هما (الحزب الوطني وحزب النهضة) اللذان وحدا جهودها في مقاومة المعاهدة والانتداب عن طريق المظاهرات والاجتماعات وقدما مذكرة الى الملك بمناسبة مرور عام على تتويجه طالباً فيها :

١ – الكف عن التدخل البريطاني في الأمور الداخلية.

٢ – تأليف وزارة من الأكفاء المخلصين تطمئن الأمة إليهم.

٣ – ألا تعقد أية معاهدة ولا تجري أية مفاوضة فيها تأليف المجلس التأسيسي الذي ينتخب أعضاؤه بحرية كاملة.

المصادر الساندة :

١ – عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ثلاث أجزاء، بغداد، ١٩٨٩.

٢ – محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع ١٩١٤ – ١٩٥٨، بغداد، ٢٠٠٠.